العوامل المؤثرة الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية بتطبيق نظرية الوكالة

د.نبيل سعيد عبده المعمري**

جامعة تعز

مستلة من بحث

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في أداء مديري البنوك التجارية اليمنية وفي أداء البنك ونتائج أعماله من خلال تطبيق مبادئ نظرية الوكالة وأسسها.

ولتحقيق هذا الهدف تم تناولها من حيث: العلاقة بين مساهمة الإدارة في رأس مال البنك وربحية البنك ونوعية العقد المبرم بين المساهمين ومديري البنوك التجارية وربحية البنك وفعالية نظام الرقابة الداخلية وربحية البنك وكفاءة نظام المعلومات في البنك وربحية البنك، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. أظهرت الدراسة أن العلاقة عكسية بين مساهمة الإدارة في رأس مال البنك وربحية البنك.
٢. أظهرت الدراسة أن العلاقة طردية بين نوعية العقد المبرم وبين المساهمين في البنوك التجارية ومديريها وربحية البنك.
٣. أظهرت الدراسة أن العلاقة عكسية بين فعالية نظام الرقابة في البنك وربحية البنك.

أظهرت الدراسة أن العلاقة طردية بين كفاءة نظام المعلومات في البنك وربحية البنك.

مقدمة الدراسة

تبين نظرية الوكالة طبيعة العلاقة بين المساهمين في البنوك التجارية، والمديرين الموكلة إليهم إدارة أعمال البنك، وما لهذه العلاقة من أثر على نتائج أعمال البنك ومستقبله.

وتبدو أهمية نظرية الوكالة من خلال تدعيم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، ومساهمتها في تخطيط السياسات المالية والاقتصادية لهذه البنوك؛ فمن الصعب تحليل خطط الحوافز والمكافآت دون علم بنظرية الوكالة.

فنظرية الوكالة بصورة عامة تهتم بدراسة واقع أداء مديري البنوك التجارية وعقودهم ومزايا هذه العقود وربحية البنوك ونتائج أعمالها.

وهناك نوعان من العلاقات تبرز بين الوكلاء والمساهمين في البنوك التجارية:

** أستاذ مساعد في قسم المحاسبة بجامعة تعز - اليمن.

الأول: اتفاق يقوم بموجبه المساهمون في البنوك التجارية بالتحكم في إدارة البنك من خلال مجلس الإدارة الذي يتم انتخابه من قبلهم، لكي يقوم بدوره بتعيين مدير تنفيذي أو تشكيل إدارة عليا من المديرين ليكونوا وكلاء في إدارة البنك لتحقيق أهداف المساهمين.

الثاني: اتفاق يتم بموجبه تفويض الإدارة العليا الصلاحية في تعيين مديري الفروع والإدارات التنفيذية في الوحدات اللامركزية للبنك.

وقد ظهرت نظرية الوكالة نتيجة أن المساهمين يوكلون مهمة اتخاذ القرارات وتخطيط السياسات المالية للمديرين، حيث يهتم المساهمين بزيادة الأرباح وارتفاع الأسهم الخاصة بهم وتنويع الاستثمارات بينما يهتم المديرين بتطبيق السياسات المالية، والتي تتوافق واهتماماتهم الذاتية والتي قد تتعارض واهتمامات المساهمين. ومن الطبيعي أن يسعى كل طرف من أطراف عقد الوكالة إلى تحقيق أقصى ما يمكن من المنفعة لصالحه، كما أن مصالح كل طرف قد تتفق في بعض الأمور وقد تتعارض في أمور أخرى[١].

وقد عرف كلير كريتلي وروبرت هانسن، (١٩٨٨)[٢] مشكلة الوكالة "بأنها مشكلة إيجاد طريقة لمحاسبة المدير حول الخبرة التي يتمتع بها وكذلك قياس فاعلية أنشطته لتقدير المكافآت، والعائد النقدي المتوقع له".

١- مشكلة الدراسة:

يعتبر تقييم الأداء من الوسائل الفعالة في مساعدة مدراء البنوك التجارية اليمنية. وبما أن المحاسبة نظام معلومات مالي مناسب لصنع القرار الاقتصادي والمالي، لذلك اهتمت نظرية الوكالة بالعوامل المؤثرة في أداء المديرين؛ لأنها من العوامل الرئيسة المؤثرة في القرارات المتعلقة بمستقبل البنوك، ومدى استمراريتها ونجاحها في بيئة أعمالها.

وبناء على ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تتلخص في الأسئلة التالية:

١. ما العلاقة بين مساهمة الإدارة في رأس مال البنك بربحية البنك ؟
٢. ما العلاقة بين نوعية العقد المبرم بين المساهمين ومديري البنوك التجارية بربحية البنك؟
٣. ما العلاقة بين فعالية نظام الرقابة الداخلية بربحية البنك ؟
٤. ما العلاقة بين كفاءة نظام المعلومات في البنك بربحيته ؟

٢- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تطمح إلى دراسة مدى تطبيق نظرية الوكالة في البنوك التجارية اليمنية من حيث دراسة أهم العوامل المؤثرة في أداء المديرين وأثرها على ربحية البنك ومستقبله المالي.

كما تنبع أهمية الدراسة من ضرورة اختبار كفاءة المديرين في البنوك التجارية اليمنية وتدعيم نظم الرقابة الداخلية وبالتالي تركيز الاهتمام في دراسة القوانين والأحكام التي تؤدي إلى رفع كفاءة أداء البنوك وفاعلياتها وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة أرباحها.

٣- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في أداء مديري البنوك التجارية وخصوصاً المعينين منهم بعقد، وفي أداء البنك ونتائج أعماله؛ من حيث:

١. العلاقة بين مساهمة الإدارة في رأس مال البنك وربحية البنك.

٢. العلاقة بين نوعية العقد المبرم بين المساهمين ومديري البنوك التجارية وربحية البنك.

٣. العلاقة بين فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك وربحية البنك.

٥. العلاقة بين كفاءة نظام المعلومات في البنك وربحية البنك.

٤. فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على عدة فرضيات تمت صياغتها استناداً إلى الدراسات السابقة واطلاع الباحث على النحو التالي:

١. توجد علاقة طردية بين مساهمة الإدارة في رأس مال البنك وربحية البنك.

٢. توجد علاقة طردية بين نوعية العقد المبرم بين المساهمين في البنوك التجارية ومديريها وربحية البنك.

٣. توجد علاقة طردية بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وربحية البنك.

٤. توجد علاقة طردية بين كفاءة نظام المعلومات وربحية البنك.

٥- منهجية الدراسة:

لتحقيق غايات هذه الدراسة، فإن الباحث قد سار وفق المنهج الوصفي التحليلي الذي تميز بالخطوات الآتية:

١. عمل استبانة وتوزيعها على مدراء البنوك اتجارية اليمنية، للوصول إلى البيانات اللازمة.

٢. تحليل هذه البيانات تحليلاً علمياً قائماً على الأساليب الإحصائية المناسبة لغرض اختبار فرضيات الدراسة.

١/٥. مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية في اليمن والمزاولة للنشاط، وقد بلغ العدد الكلي لمجتمع الدراسة (٦) (١٩)بنوك تجارية يمنية. أما عينة الدراسة فهي المجتمع نفسه، وقد قام الباحث بتوزيع ٦٠ استبانة على الإدارات العامة والمراكز الرئيسية في البنوك التجارية اليمنية المشمولة بالدراسة ، وقد كانت الاستبانات المعادة ٥٠ استبانة بنسبة ٨٣%.

٢/٥. أساليب جمع البيانات:

اعتمد الباحث في جمعه للبيانات اللازمة لهذه الدراسة على نوعين رئيسيين من البيانات هما: البيانات الثانوية والبيانات الأولية.

- **البيانات الثانوية:**

قام الباحث بالاعتماد على البيانات الثانوية في تحديد الإطار النظري لهذه الدراسة، حيث تم الحصول عليها من خلال الدراسات السابقة ممثلة بالكتب العربية والأجنبية والدوريات والمقالات المتخصصة في مجال نظرية الوكالة. والاعتماد على القوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية اليمنية من أجل احتساب معدل العائد على الأصول ومعدل العائد عن حقوق الملكية.

- **البيانات الأولية:**

بما أن هذه الدرسة هدفت لدراسة الأداء المالي وبيان مدى تطبيق مبادئ وأسس نظرية الوكالة في البنوك التجارية اليمنية فقد تم تصميم استبيان يتألف من أربعة أجزاء :

الجزء الأول: ويتضمن مجموعة من الأسئلة تتعلق بمدى مساهمة الإدارة في رأس مال البنك، وستحدد هذه المعلومات بناءا على الدراسات السابقة.

الجزء الثاني: ويتضمن مجموعة من الأسئلة تتعلق بشروط الاتفاق المبرم بين الجهة الموظفة والمدير (الوكيل).

الجزء الثالث: ويتضكن مجموعة من الأسئلة تتعلق بمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية ومساهمته في زيادة ربحية البنك.

الجزء الرابع: ويتضمن مجموعة من الأسئلة تتعلق بمدى كفاءة نظام المعلومات في توفير المعلومات اللازمة للمساهم في الوقت المناسب، وكذلك تتعلق بمدى توفر المعلومات للأداء المالي.

٣/٥. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لاستخلاص النتائج والمعلومات من البيانات التي تم جمعها ولغرض اختبار فرضيات الدراسة، قام الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)؛ [٢٠] من حيث:

١. الارتباط الخطي البسيط: الذي يكشف عن قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين.

٢. الارتباط المتعدد: الذي يوضح قوة العلاقة بين مجموعة متغيرات مستقلة من جهة ومتغير تابع واحد من جهة أخرى.

٣. الانحدار المتعدد المتدرج: الذي يوضح مدى مساهمة كل متغير من المتغيرات المستقلة في تفسير الفروق على المتغير التابع (الفروق في ربحية البنوك).

٦. الدراسات السابقة:

لا توجد دراسات سابقة حول الأداء المالي للبنوك التجارية في اليمن، لكن هناك دراسات موازية بعضها نظري والآخر تطبيقي في الأردن وفي دول أخرى وأدناه مراجعة لبعض من هذه الدراسات وهي:

١. دراسة محمد أبو العز (١٩٩٥)[٣] بعنوان: "نظرية الوكالة والدور التأثيري لنظم معلومات المحاسبة الإدارية".

حاولت التركيز على بحوث الوكالة في تقييم الأداء، وهي مشكلة تفرع الاقتسام الأمثل للمخاطر بين طرفي الوكالة وحفز المديرين (الوكلاء) على بذل الجهد الإداري المطلوب، واتخاذ القرارات المتوافقة مع مصلحة المنشأة ومن أبرز نتائج هذه الدراسة التقييمية أن بحوث الوكالة استطاعت تقديم أساس اقتصادي لكثير من آليات المحاسبة الإدارية المطبقة عملياً التي تبدو مناقضة للتعاليم التقليدية للمحاسبة الإدارية في مجال تقييم الأداء، بصفة عامة وبصفة خاصة في مجالات المسألة عن التكاليف التي لا يمكن التحكم فيها، وتوزيع التكاليف المشتركة وتكاليف مراكز الخدمات، ونظم الحوافز.

٢. دراسة نجاتي عبد المنعم (١٩٩١) [٥] بعنوان: "نظرية الوكالة ودورها في تطوير نماذج الرقابة على الأداء".

تناول الباحث نظرية الوكالة ودورها في تطوير نماذج الرقابة على الأداء وتوصل الباحث إلى ما يلي:

أ. أن العلاقة التعاقدية هي محور ارتكاز نظرية الوكالة وتنشأ عند تكليف الموكل للوكيل في القيام ببعض الأعمال.

ب. أنه في ظل نظرية الوكالة ينظر للمنشأة على أنها مجموعة متداخلة من العقود بين أطراف ذات مصالح خاصة، ومن ثم فإن هدف نظرية الوكالة يتمثل في محاولة التوصل إلى العلاقة التعاقدية المثلى بين الأطراف المرتبطة بالمنشأة.

جـ. أن عدم تماثل المعلومات بين أطراف العلاقة التعاقدية يتسبب في حدوث مشاكل الوكالة.

د. وأخيراً أوضح كيفية تطبيق نظرية الوكالة في تطوير نماذج الرقابة على الأداء في حالتين:

١. تعدد الفترات.

٢. تعدد الوكلاء.

ومما سبق فقد استهدفت هذه الدراسة توضيح دور نظرية الوكالة في تطوير نماذج الرقابة على الأداء حيث بينت كيفية استخدام نظرية الوكالة في مجال الرقابة على الأداء وتحديد نطاق مسؤولية المدير (الوكيل).

٣. دراسة كاثلين فيسنهردت (١٩٨٩) [٦] بعنوان: "نظرية الوكالة: تقييم ومراجعة "

يتضح في هذه الدراسة موضوع نظرية الوكالة على أنه يهتم بحل مشكلتين رئيسيتين:

أولاً: مشكلة التوكيل التي تنشأ عندما يوجد اختلاف بين أهداف ورغبات الملاك وبين أهداف ورغبات الوكيل، أو عندما يكون من الصعب على المالك أن يحدد ما يفعله الوكيل بدقة، وهل يتصرف بصورة لائقة.

ثانياً: أما المشكلة الثانية التي تهتم نظرية الوكالة بحلها، فهي مشكلة الرغبة نحو المخاطرة التي تنشأ نتيجة لاختلاف الرغبات بين الملاك والمديرين، فكل منهم يملك تفضيلات مختلفة نحو المخاطرة.

٤. دراسة أمير جاسم وديكستر سيديو (١٩٨٨) [٧] بعنوان: "نظرية الوكالة: تطبيقات الإدارة المالية".

ناقش الباحثان ماهية نظرية الوكالة وتأثيرها على القرارات الإدارية الهادفة إلى تقليل الصراع القائم بين اهتمامات المساهمين ومصالحهم وبين اهتمامات المديرين القائمين على إدارتها ومصالحهم.

ولقد بين الباحثان أهمية توفر المعلومات المالية المحاسبية للمساهمين بصورة صحيحة ودقيقة، وفي التوقيت المناسب بالنسبة لتقييم أداء الشركات ومديريها، ولقد ذكر أن ما يهم المساهمين هو متابعة المعلومات حول تعظيم ملكيتهم وليس البحث حول عمليات الشركة التشغيلية.

٥. دراسة دوغلاس دي يونج و جون سميث (١٩٨٤) [٨] بعنوان: "تحديد مسؤوليات التدقيق بتطبيق نظرية الوكالة".

ناقش الباحثان تحديد مسؤولية التدقيق بتطبيق نظرية الوكالة، وقد توصل الباحثان إلى ما يلي:

١. بيان العلاقة بين مدقق الحسابات والمستثمر ودور المحاكم في حل النزاع الناشئ بينهما.

٢. اقترحت الدراسة استخدام هذا الأسلوب لتوقع نتائج قضايا المحاكم وتوقع المتغيرات المستقبلية في مسؤوليات التدقيق.

وهذه الدراسة استخدمت نظرية الوكالة لوصف العلاقة بين مدقق الحسابات الخارجي والمستثمر وكيف يمكن للمحاكم أن تراقب النزاع الذي ينشأ في هذه العلاقة التي تعتبر أن هناك حالة حرجة في تحديد مسؤوليات مدقق الحسابات، وعندما يقوم مدققو الحسابات بعملية تدقيق قياسية فهم يعملون في محيط اقتصادي حيث تحدد المحاكم وبشكل مطلق مستوى مسؤولياتهم في عملية التدقيق للمستثمر.

٦.دراسة ستينلي بايمان و جون إيفانز (١٩٨٣) [٩] بعنوان: " المعلومات الواجبة للوكيل الحصول عليها قبل اتخاذ القرار والمشاركة في إعداد أنظمة الرقابة الإدارية".

وقد قامت الدراسة بمناقشة أثر السماح للوكيل بالحصول على نظام خاص للمعلومات قبل اتخاذ القرار وبدون تحمل أي تكاليف وكذلك السماح للوكيل بالمشاركة في عملية إعداد الموازنة وذلك عند تقييم أنظمة الرقابة للمنشأة.

وقد قامت الدراسة بمناقشة حالة استطاعة الوكيل فقط للتوصل إلى الإشارات التي يرسلها نظام المعلومات وذلك عندما تكون للمنشأة الحرية في وضع نظام للمعلومات الداخلية يمكن للوكيل استخدامه لكي يرسل للأصيل تقريراً عن تلك الإشارات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الحوافز التي يحصل عليها الوكيل تعتمد على المتغيرات التي يمكن ملاحظتها، وعلى الرسالة التي يرسلها الوكيل للأصيل، كما توصلت الدراسة إلى أن الوكيل يقوم باختيار تصرفاته واختيار الرسالة التي يرسلها بطريقة تؤدي إلى تعظيم منفعته في الإشارات الفعلية وفي ظل التعاقدات الموجودة سواء المكتوبة أو الضمنية بين الأصيل والوكيل.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه في حالة تحقيق أية فائدة من إتاحة المعلومات لجميع الأطراف بأمانة، فإن جزءاً من هذه ألفائدة يمكن تحقيقه بإعطاء الوكيل سلطة الحصول على المعلومات ثم قيام الوكيل بتوصيل تلك المعلومات بطريقة تؤدي إلى تعظيم منفعته.

٧. دراسة جنسن ميكل و وليام ماكلينج (١٩٧٦) [١٠] بعنوان: "نظرية المنظمة: سلوك المدير وتكاليف الوكالة وهيكلية حقوق المساهمين".

وقد اقترحت الدراسة مناقشة علاقة الوكالة على أساس أنها تحوي مشكلتين؛ الأولى هي مشكلة معلومات، والثانية هي مشكلة حوافز، وقد افترضت الدراسة أن المشكلة الثانية هي نتاج للمشكلة الأولى، وقد افترضت الدراسة أيضاً أنه في حالة سعى كل طرف من طرفي علاقة الوكالة للعمل لتعظيم منفعته فغالباً لن يعمل الوكيل ببعض في أفضل صالح الأصيل، ويمكن للأصيل أن يحد من النقص في مصالحه عن طريق وضع حوافز معينة للوكيل ويتحمل الأصيل في سبيل مراقبة عمل الوكيل بعض التكلفة (وتسمى تكلفة مراقبة) وقد افترضت الدراسة أن الوكيل قد يقوم بإنفاق بعض الموارد المتاحة لديه لكي يضمن أنه لن يتخذ أي قرارات تضر بالأصيل ولكي يقنع الأصيل أنه يتخذ قرارات مثلى ويعمل

من أجل منفعة الأصيل (وتسمى تكلفة ضمان) وفي الغالب فإنه من المستحيل للأصيل والوكيل بدون تحمل أي تكلفة والتأكد من أن، الوكيل يقوم باتخاذ قرارات مثلى من وجهة نظر الأصيل.

وفي أغلب علاقات الوكالة سوف يتحمل كل من الأصيل والوكيل تكلفة موجبة للمراقبة وتكلفة موجبة للضمان، وبالإضافة إلى ذلك، سوف يكون هناك تعارض بين القرارات الفعلية التي يتخذها الوكيل وبين تلك القرارات التي تؤدي إلى تعظيم منفعة الأصيل، وعلى ذلك فإن المقابل النقدي للنقص في رفاهية الأصيل نتيجة لذلك التعارض يمكن اعتباره أيضاً بمثابة تكلفة في علاقة الوكالة (وتسمى الخسارة المتبقية). وعلى ذلك فقد خلصت الدراسة إلى وجود ثلاثة أنواع من التكلفة تنتج من أية علاقة وكالة هي:

أ. تكلفة مراقبة يتحملها الأصيل لكي يقوم بقياس أداء الوكيل وتقييمه.

ب. تكلفة ضمان وتلك يتحملها الوكيل لكي يقنع الأصيل بأنه يتخذ قرارات مثلى من وجهة نظر الأصيل.

جـ. الخسارة المتبقية وهي تعكس المقابل النقدي للنقص في الرفاهية التي يواجهها الأصيل وذلك نتيجة للتعارض بين القرارات التي يتخذها الوكيل فعلاً وبين تلك القرارات التي يفترض فيها أن تؤدي إلى تعظيم رفاهية الأصيل، وبمعنى آخر الخسارة الناتجة من عدم تحقيق الوكيل للمنافع المتوقعة من قبل الأصيل.

ومن خلال عرض أدبيات الدراسة فإن هذه الدراسة حديثة على التطبيق في اليمن من خلال النقاط التالية:

١. درست العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية.
٢. انطلقت في دراسة تلك العوامل من تطبيق نظرية الوكالة.
٣. البنوك التجارية في اليمن خاصة وفي العالم عامة تشكل عاملاً هاماً لازدهار الأعمال التجارية وخدمة التنمية الاقتصادية.

٧. الإطار النظري :

١/٧. تعريف نظرية الوكالة:

فقد عرفت الأدبيات المحاسبية مفهوم نظرية الوكالة بالعديد من التعاريف وأدناه مراجعة لعدد من هذه الأدبيات.

فقد عرف كلير كرتيلي و روبرت هانسن،(١٩٨٩) [١١]. أن نظرية الوكالة قد اشتقت من الصراع القائم بين اختلاف اهتمامات المديرين واهتمامات المساهمين، فقد ظهرت نظرية الوكالة نتيجة أن المساهمين يوكلون مهمة اتخاذ القرارات وتخطيط السياسات المالية إلى المديرين، حيث يهتم المساهمون بزيادة الأرباح وارتفاع أسعار الأسهم الخاصة بهم وتنويع الاستثمارات والمخاطرة التي

تتعرض لها. مما ينعكس إيجابياً على محفظة أسهمهم. بينما يهتم المديرون بتطبيق السياسات المالية التي تتوافق واهتماماتهم الذاتية التي قد تتعارض واهتمامات المساهمين في نهاية الأمر، مما يخلق الصراع بين الطرفين، ومما يزيد من تكلفة الوكيل.

وقد تطرق الباحثان إلى أن الأداء المالي يعكس القرارات الخاصة بالسياسات المالية التي يتبناها المدير كسياسة توزيع الأرباح، وسياسة زيادة شريحة الأسهم الخاصة بالمدير ضمن رأس المال الإجمالي، وسياسة خفض المصاريف والنفقات الإدارية.

وتعرف بأنها عقد في ضوئه يرتبط شخص أو أكثر (الموكل) مع شخص آخر (الوكيل) لتأدية خدمة ما، نيابة عنه، وتتضمن هذه العلاقة تفويض الموكل الوكيل بعض سلطات اتخاذ القرار، وفي بيئة الشركات تتمثل علاقة الوكالة الأولية بين المساهمين (الملاك) والإدارة، وتفترض نظرية الوكالة أن كل فرد يسعى نحو تعظيم ثروته الخاصة، ولهذا سوف يسعى المديرون نحو اتخاذ إجراءات قد لا تكون في صالح الموكلين (المساهمين) ويدرك المساهمون إمكانية إنحراف سلوك الإدارة ومن ثم يخفضون السعر الذي يرغبون في دفعه من أجل الأسهم[١٢].

فقد يتخذ الوكيل (المدير) تصرفات معينة في السعي وراء تعظيم ثروته. وفي الوقت نفسه سيحاول الموكل تشجيع المدير بأن يعمل بالطريقة التي تتفق والمصالح الخاصة للموكل. وفي هذا الصدد هناك العديد من الوسائل للرقابة التي يمكن للمالك (الموكل) استخدامها في الواقع العملي والتي يكون بواسطة إنفاق موارد تجنب الفرصة التي لدى المالك – المدير في الحصول على المنافع غير المالية التي تشمل هذه الوسائل: التدقيق الخارجي، وأنظمة الرقابة الرسمية، وقيود الموازنة ووضع أنظمة مكافآت محفزة تهدف إلى اتفاق مصالح المدير مع مصالح حاملي الأسهم الخارجيين وذلك بشكل أكثر إحكاماً .

وعلى ذلك يمكن النظر إلى خطط المشاركة في الأرباح والتدقيق الخارجي الإلزامي بواسطة مدقق خارجي كنوعين لتكاليف الضبط والرقابة بالنسبة للموكل. وتكاليف الوكالة ثلاثة أنواع تتحملها الإدارة نتيجة لمفهوم نظرية الوكالة[١٣]:

١. المصاريف المدفوعة لمراقبة أنشطة الإدارة مثل تكاليف التدقيق.
٢. التكاليف المدفوعة لإعادة تنظيم هيكل المنظمة بطريقة تحدد سلوكيات الإدارة.
٣. تكاليف الفرصة البديلة.

وقد وصفت كاثلين فيسنهردت، (١٩٨٨) [١٤] نظرية الوكالة بأنها تتضمن حالتين هما:

الحالة الأولى: لا بد أن يعرف صاحب العمل ماذا سيفعل الوكيل، فإذا كان هناك معرفة بسلوكيات المدير فقواعد الاتصال ستكون عالية في معرفة سير سلوك المدير، فالاتصال عندما يكون بشكل جزئي يكون هناك حاجة للتدخل الخارجي وتحمل المخاطر.

الحالة الثانية: عندما يكون الموكل لا يعرف مايتصرفه الوكيل، فالاهتمام الشخصي للوكيل ربما يكون محل ثقة، ففي هذه الحالة يمتلك الموكل خيارين:

١. لا بد أن يكتشف سلوك الوكيل من خلال حصوله على المعلومات.

٢. الاتصال بشكل جزئي لمعرفة سلوكيات الوكيل من خلال التواصل، ونتيجة هذا الاتصال من الموكل قد يجدي لكن له مخاطر، فتظهر المخاطر نتيجة وجود وظائف جزئية بتلك السلوكيات.

فالاختيار بين قواعد الاتصال لمعرفة سلوك المدير بشكل غير مباشر تعتمد على شخص مهني، فقد يتحمل إلى تكاليف لقياس ذلك السلوك وتكاليف لمخاطر الاتصال للوكيل خلال ما يسمى بالاتصال غير الرسمي، أما إذا كان الموكل قادراً على تقييم تكاليف الاتصال ومعرفة أماكن المخاطر فهنا سيكون الاتصال ذا كفاءة عالية.

٢/٧ – العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنوك التجارية وفق نظرية الوكالة:

النموذج الموضح أدناه يربط مشكلة الدراسة وفرضياتها من خلال الربط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

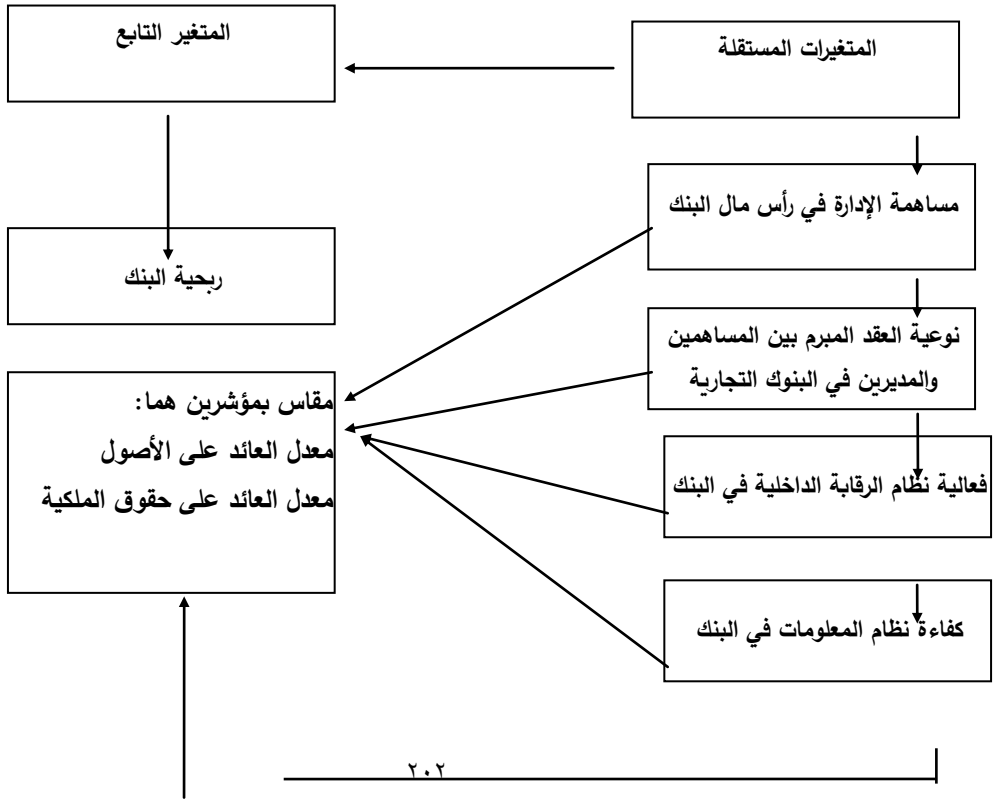

٣/٧

١/٢/٧ – أهمية ارتباط مساهمة الإدارة في رأس مال البنك وربحية البنك:

يعرف هذا العامل بأنه مقدرا أموال المدير المرتبطة في رأس مال البنك الذي يديره، أي نسبة مساهمة المدير في رأس مال البنك الإجمالي، ففي دراسة قام بها ليمبارت "وآخرون"، (١٩٩١) [١٥] تطرقوا إلى أهمية تقييم العقد المبرم بين المساهمين والمديرين من جانب اهتمام المدير، حيث ان تقييمه للعقد يحدد الحوافز الممنوحة له ضمن العقد بناء على تحديد أنشطته التي تؤثر في تقييمه للعقد، ولكن تقييم المدير للعقد قد يكون صعباً خاصة إذا كان هناك شروط محددة للاستثمار والمشاركة في رأس مال البنك وأمواله.

قد لا يستطيع المديرون في الإدارة العليا بموجب الأنظمة والقوانين سواء الخاصة منها بالبنك أو الخاصة بالسوق المالية من بيع الأسهم الخاصة بهم أو شرائها خلال فترة معينة. وقد يتم تقييم العقد من قبل المدير وبالتالي تحديد مدى مساهمته في رأس مال البنك بتقييمه لمقدار المدفوعات الإجمالية التي قد يحصل عليها المدير من جراء إبرام عقد بينه وبين مساهمي البنك التي قد تكون ممثلة في راتب ثابت بالإضافة إلى عمولة إضافية كنسبة من صافي الأرباح.

وبناءً عليه فقد أكدوا بدراستهم أن اتجاه مخاطرة المدير، وهيكل ثروته ومدى القدرة على تنويع عائدات البنك، من تبنية خطط استثمار الأسهم المختلفة، وتنوع محفظة أسهمه، تؤثران في تقييمه للعقد، وبالتالي تؤثران على نشاطه وأدائه وأثر ذلك على ربحية البنك. وقد توصلت الدراسة أن نسبة مساهمة المدير في رأس مال الشركة التي يديرها تتأثر بدرجة المخاطرة التي يمكن أن يتقبلها، كذلك أن القيمة الحالية للعائد النقدي المتوقع من جراء اختيار المدير لطريقة أو أخرى للاستثمار يتكون من جزئين:

الأول: القيمة النقدية المتوقعة نتيجة اختيار المدير لطريقة معينة للاستثمار والمخاطر المتعلقة بهذا الاستثمار.

الثاني: قيمة العقد ومدى جذبه للمدير وذلك بتقديم الشركة للمدير ضمن شروط العقد خططاً للحفز على الاستثمار في رأس مال الشركة وخططها الاستثمارية بالإضافة إلى منحه مدفوعات نقدية مؤكدة. وأن مساهمة المدير في رأس مال البنك بامتلاكه جزءاً من أسهم البنك الذي يديره لتتكون من أنسب الحلول المقترحة لحل الصراع القائم بين اهتمامات المساهمين ورغباتهم ورغبات المدير الشخصية.

٢/٢/٧ – أهمية ارتباط نوعية العقد المبرم بين المديرين والمساهمين في البنوك التجارية وربحية البنك:

إن المدير عندما يختار نوعاً من أنواع العقود فإن العقد المختار سيعتمد في شروطه على اتجاه المدير نحو المخاطرة، فهناك أنواع وشروط للعقود منها أنه قد يُدفع للمدير راتب ثابت مقطوع وبالتالي فإن الوكيل (المدير) لن يتحمل أية مخاطرة من حيث مشاركته في أرباح البنك وخسائره أو تحمله للمسؤولية في تعظيم أرباح البنك والدخول في مشاريع ذات عائد مرتفع، وقد يكون هناك نوع من العقود يعتمد فيه راتب الوكيل على ربحية الشركة وبالتالي فإن المدير يتجه نحو الدخول في المشاريع الاستثمارية الطويلة الأجل ذات المخاطر بعد دراسة وافية لجدوى هذه المشاريع التي قد تكون ذات عائد مرتفع بعد نجاح هذه المشاريع.

وهناك نوعان من العقود:

النوع الأول: يقوم فيه الوكيل باختيار عقد من العقود يمتاز بشروط محددة ويسمى هذا النوع من العقود، العقد المتفق بموجبه أن لا يتم إيصال معلومات للملاك حول ما يتمتع به المدير من مهارات.

والنوع الثاني: يتم بين الوكلاء والملاك بعد أن يقوم الوكيل بعرض المهارات والخبرات التي يتمتع بها ومن ثم يقوم المالك باختيار العقد الملائم له الذي يتوافق وقدرته وهذا النوع من العقود المتفق بموجبه يتم إيصال معلومات حول ما يتمتع به المدير من مهارات وخبرات وكذلك إيصال معلومات عن أدائه(١٦).

كذلك إن من أهم المشاكل التي تواجه لجنة الإدارة لدى إبرامها عقوداً مع المديرين هو تحديد جدول المكافآت التي ستمنح للمديرين، وبالتالي تحديد معدل العائد الذي سيحصل عليه المدير أو الجزء المشارك في الأرباح الذي يدخل ضمن راتبه(١٧).

٣/٢/٧ – أهمية ارتباط فعالية الرقابة الداخلية في البنك وربحية البنك:

إن أهم العوامل التي أدت إلى الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية وتطويرها مفهوماً وأسلوباً وإجراءات، اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية. وهذا ما كان في الشركات حيث انفصال أصحاب الملكية عن الإدارة بسبب كثرة عددهم وتباعدهم لذلك نراهم ممثلين في الهيئة العامة للمساهمين يسندون الإدارة إلى عدد منتخب منهم (مجلس الإدارة) ومجلس الإدارة هذا لا يمكنه ممارسة جميع الأعمال بمفرده، لذلك يفوض السلطات والمسؤوليات إلى إدارات البنوك المختلفة عن طريق وسائل ومقاييس وإجراءات الرقابة الداخلية، ومن هنا جاء الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية ووضع الوسائل والإجراءات التي تكفل لمجلس الإدارة تحقيق أهدافه الرقابية، كذلك

نظراً لحاجة المشروع إلى تقارير دورية عن أوجه نشاط المشروع المختلفة كان لا بد من وجود نظم رقابية سليمة تساعد الإدارة في اتخاذ قراراتها بالاعتماد على التقارير المقدمة لها.

ولقد ذكر كيرستن إيلي، (١٩٩١) [١٨] أهمية دراسة العوامل المختلفة للتقييم داخل المنشأة نفسها ومدى مساهمة إنتاجية المنشأة في الصناعة. وذكر أن أهم أهداف الرقابة الداخلية تزويد الإدارة بمعلومات هامة حول تقييم الأداء وذكر أربعة عوامل متنوعة تعكس تقييم الأداء التنفيذي هي:

١. العائد عن الاستثمار المقاس بنسبة صافي الربح إلى الاستثمارات.
٢. العائد المحاسبي. ٣. إيرادات المبيعات. ٤. صافي الدخل بعد الفوائد .

٤/٢/٧ – أهمية ارتباط كفاءة نظام المعلومات في البنك وربحيته:

أهمية كفاءة نظام المعلومات في تزويد الإدارة بمؤشرات حول البيئة غير المستقرة التي تواجه الشركة وتؤثر في مثالية القرار المتخذ، ولقد ناقشت نظرية الوكالة أهمية المعلومات المحاسبية لدى الوكلاء والاتفاق المبرم بين الوكيل والملاك حيث أن الوكيل يملك سلطات وحقوقاً خاصة ومعلومات مختلفة وآراء وتفضيلات مختلفة، فوجود نظام للمعلومات في البنوك التجارية يؤثر في نوعية القرارات المتخذة من قبل المديرين وكذلك وجود أنظمة معلومات متقدمة كنظام الحاسوب الآلي يساعد في توفير المعلومات حول أداء البنك وكذلك المعلومات الخاصة المتوفرة لدى المدير تؤثر في مثالية صنع القرار واتخاذ قرارات أفضل.

فوجود المعلومات يساعد الإدارة في دراسة خدماته في السوق وتقييمها بما يخدم مصلحة البنك، وكذلك يساعد البنك في تقييم أدائه وبالتالي إجراء الدراسات المختلفة للارتقاء بنوعية تقديم الخدمات للعميل وميزتها، وبطريقة تخدم أهداف البنك، وتزيد من مستوى خدماته وأرباحه.

ولقد تطرق أمير وديكستر (١٩٨٩م) [٧] في دراستهما إلى ماهية نظرية الوكالة وتأثيرها على القرارات الإدارية الهادفة إلى تقليل الصراع القائم بين اهتمامات المساهمين ومصالحهم وبين اهتمامات المديرين القائمين على إدراتها ومصالحهم. ولقد بينا أهمية توفر المعلومات المالية المحاسبية للمساهمين بصورة صحيحة ودقيقة في الوقت المناسب، وأن ما يهم المساهمين هو متابعة المعلومات حول تعظيم ملكيتهم وليس البحث حول عمليات المنشأة التشغيلية.

في الإطار النظري تم استعراض أدبيات الدراسة وتعريف مفهوم نظرية الوكالة.

وفي نهاية الدراسة تم تناول العوامل المؤثرة في الأداء المالي وفق نظرية الوكالة، وهي أهمية ارتباط مساهمة الإدارة في رأس مال البنك وربحيته وأهمية الارتباط بين نوعية العقد المبرم بين المساهمين ومديري البنوك التجارية وربحية البنك وأهمية ارتباط فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك بربحية البنك ومدى ارتباط كفاءة نظام المعلومات في البنك بربحية البنك كون هذه العوامل مؤثرة في

أداء مديري البنوك التجارية اليمنية، وأنه كلما زادت فعالية تلك العوامل انعكس ذلك على أداء البنك ونتائج أعمال البنك ومستقبله المالي.

٨. التحليل الإحصائي:

التحليل الإحصائي للمتغير التابع:

لقد قام الباحث باختيار معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية للتعبير عن الربحية كلاً على حدة.

أولاً: معدل العائد على الأصول.

لقد تم الاعتماد على معدل العائد على الأصول لقياس ربحية البنوك المشمولة بالدراسة وتمت دراسة هذا المعدل خلال العامين ١٩٩٦، ١٩٩٧م وتم استخراج المتوسط الحسابي للعامين المذكورين حيث بلغ المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول (١.١٣٥%) وبلغ الانحراف المعياري (٠.٦٧١)، وبلغ معامل الاختلاف (٥٩%) ويدل على وجود اختلاف في أداء البنوك المقاس بمعدل العائد على الأصول نظراً لاختلاف حجم الأصول والأرباح.

ثانياً: معدل العائد على حقوق الملكية:

لقد تم الاعتماد على معدل العائد على حقوق الملكية لقياس ربحية البنوك المشمولة بالدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي لمعدل العائد على حقوق الملكية في العامين ١٩٩٦، ١٩٩٧م (١٤.١٨%) وبلغ الانحراف المعياري (١٠.٢١)، وبلغ معامل الاختلاف (٧٢%) ويدل هذا على وجود اختلاف كبير في تشغيل أموال المساهمين واستغلالها بين البنوك.

التحليل الإحصائي للمتغيرات المستقلة:

تم في هذا الجزء التعرف على خصائص المتغيرات المستقلة وذلك من خلال إجراء الاختبارات الإحصائية الوصفية الخاصة بمقاييس النزعة المركزية وأشهرها المتوسط الحسابي، ومقاييس التشتت وأشهرها الانحراف المعياري، وتم احتساب معامل الاختلاف لدراسة مدى الانسجام بين إجابات المستجيبين، وكما هو موضح في الشرح أدناه:

التحليل الإحصائي للفقرات الخاصة بمساهمة الإدارة في رأس مال البنك كمتغير مستقل:

تم في هذا الجزء التعرف على خصائص المتغير المستقل من خلال إجراء الاختبارات الإحصائية وهي الانحراف المعياري، والمتوسط الحسابي، واحتساب معامل الاختلاف لدراسة مدى الانسجام بين إجابات المستجيبين، ويبين الجدول رقم (١) التحليل الإحصائي للفقرات الخاصة بمساهمة الإدارة في رأس مال البنك كمتغير مستقل.

جدول رقم (١)

التحليل الإحصائي للفقرات الخاصة بمساهمة الإدارة في رأس مال البنك كمتغير مستقل

م	اســـــم الفقرة	الانحـــــراف المعياري	المتوســـــط الحسابي	معامل الاختلاف
١.	هناك رغبة لاستثمار أموال البنك في مشاريع ذات عائد مرتفع ولكن احتمالية الحصول على إيرادات عالية تكون غير مؤكدة في الأجل القصير.	١.٠٨٨	٣	%٣٦.٢٧
٢.	يتضمن العقد المبرم بينكم وبين مجلس إدارة البنك خطوط محددة لاستثمار أموال البنك.	١.٠٩٢	٣.٥٢	%٣١.٠٢
٣.	العوائد النقدية التي تحصلون عليها نظير جهودكم في العمل مرضية وكافية.	١.١٢٩	٢.٧٠	%٤١.٨١
٤.	خطط استثمار أموال البنك مجدية في مشاريع مُدرة للأرباح.	٠.٧٤٩	٣.٦٤	%٢٠.٥٨
٥.	نسبة مساهمة أموالكم في شراء أسهم البنك كافية في الوقت الحاضر وتشكل نسبة مقنعة.	٠.٩٤٥	٢.٦٢	%٣٦.٠٧
٦.	يوجد ما يفيض من الدخل والأموال الخاصة لاستثمارها في مشاريع مختلفة.	١.٠٥٧	٢.٨٤	%٣٧.١١
٧.	نظام البنك الداخلي يسمح ببيع أسهمكم الخاصة ضمن رأس المال حينما أردتم.	١.٣٠٩	٢.٩٦٠	%٤٤.٢٢
الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي ومعامل الاختلاف للمتغير الخاص بمساهمة الإدارة في رأس مال البنك.		١.٠٥٣	٣.٠٤	%٣٤.٦٣

ومن خلال الجدول نستنتج ما يلي:

١. الفقرة الأولى: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الأولى (٣) وهو يساوي القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات كانت محايدة حول الفقرة وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٣٦.٢٧%) مما يوحي بأن الانسجام متوسط والاختلاف في الإجابات كان متوسطاً، وبالتالي فإن الرغبة لاستثمار أموال البنك في مشاريع ذات عائد مرتفع محايدة كون احتمالية الحصول على إيرادات عالية تكون غير مؤكدة في الأجل القصير.

٢. الفقرة الثانية: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثانية (٣.٥٢) وهو أكبر من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى الموافقة، وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٣١.٠٢%)

مما يوحي أن الانسجام قوي والاختلاف قليل في الإجابات حول الفقرة. وبالتالي يتضمن العقد المبرم بين مجلس الإدارة والمديرين خططاً محددة لاستثمار أموال البنك.

٣. الفقرة الثالثة: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة (٢.٧٠) وهو أقل من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى عدم الموافقة وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٤١.٨١%) مما يوحي أن الانسجام متوسط والاختلاف في الإجابة يغلب عليه عدم الموافقة. وبالتالي العوائد النقدية التي يتحصل عليها المدراء نظير جهودهم في العمل غير مرضية وغير كافية.

٤. الفقرة الرابعة: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة (٣.٦٤) وهو أكبر من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى الموافقة، وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٢٠.٥٨%) مما يوحي أن الانسجام قوي في الإجابة على هذه الفقرة والاختلاف قليل. وبالتالي فإن خطط استثمار أموال البنك مجدية في مشاريع مدرة للأرباح .

٥. الفقرة الخامسة: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة (٢.٦٢) وهو أكبر من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى عدم الموافقة في أغلبها، وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٣٦.٠٧%) مما يوحي أن الانسجام متوسط والاختلاف يغلب عليه عدم الموافقة. وبالتالي فإن نسبة مساهمة أموال المدراء في شراء أسهم البنك غير كافية في الوقت الحاضر وتشكل نسبة ضئيلة جداً.

٦. الفقرة السادسة:بلغ المتوسط الحسابي للفقرة السادسة (٢.٨٤) وهو أقل من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى عدم الموافقة، وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٣٧.١١%) مما يوحي أن الانسجام متوسط والاختلاف يغلب عليه عدم الموافقة. وبالتالي فإنه لا يوجد ما يفي من الدخل والأموال الخاصة لاستثمارها في مشاريع مختلفة.

٧. الفقرة السابعة: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة السابعة (٢.٩٦٠) وهو أقل من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى عدم الموافقة وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٤٤.٢٢%) مما يوحي أن الانسجام متوسط والاختلاف يغلب عليه عدم الموافقة. وبالتالي فإن نظام البنك الداخلي لا يسمح ببيع الأسهم الخاصة بالمديرين ضمن رأس المال حينما يريدون ذلك.

كما نلاحظ أن أعلى متوسط حسابي هو(٣.٦٤) الخاص بالفقرة رقم (٤) وأدنى متوسط حسابي هو(٢.٦٢) الخاص بالفقرة رقم (٥). وبالتالي فإن متوسطات إجابات المستجيبين تراوحت ما بين (٢.٦٢ – ٣.٦٤).

وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي للمتغير المستقل مساهمة الإدارة في رأس مال البنك (٣.٠٤٠) وهو أكبر من القيمة المحايدة (٣) ولكن ليس هناك وضوح في الموافقة، وبلغ معامل الاختلاف (١٢.٥٧%) مما يوحي أن الانسجام قوي والاختلاف قليل.

٢/٢/٨. التحليل الإحصائي للفقرات الخاصة بنوعية العقد المبرم بين المساهمين والمديرين في البنك كمتغير مستقل:

تم في هذا الجزء التعرف على خصائص المتغير المستقل من خلال إجراء الاختبارات الإحصائية الوصفية وهي المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف. والجدول رقم (٢) يوضح التحليل الإحصائي للفقرات الخاصة بنوعية العقد المبرم بين المساهمسن والمديرين في البنك كمتغير مستقل.

جدول رقم (٢)
التحليل الإحصائي للفقرات الخاصة بنوعية العقد المبرم بين المساهمين والمديرين في البنك كمتغير مستقل

م	اســـــم الفقرة	الانحـــراف المعياري	المتوســـط الحسابي	معامـــــل الاختلاف
١.	اخترت العقد الذي يتمتع بوجود مزايا احتساب مكافآت إضافية لقاء تحمل مسؤولية زيادة إيرادات البنك بصورة كبيرة.	٠.٨٨٥	٤.٤٦	%١٩.٨٤
٢.	تختلف قيمة الأرباح والمكافآت التي ستحصل عليها عند اختيارك عقد دون غيره.	٠.٩٩٥	٤.١٠	%٢٤.٢٧
٣.	حصولكم على عقد مع الجهة الموظفة كان مغرياً من حيث الحصول على مكافآت وعوائد نقدية مما انعكس على أدائكم بمحاولة رفع الأرباح العائدة للبنك.	٠.٩٩٠	٤.٢٠	%٢٣.٥٧
٤.	تضمن العقد المبرم بينكم وبين الجهة الموظفة شروطاً تتضمن تقديم تقرير دوري يحتوي على معلومات عن الأداء والإنجازات المحققة.	١.١٥٤	٤.٣٤	%٢٦.٦٠
٥.	عند إبرام العقد مع الجهة الموظفة تم إملاء شروطكم حول العمل وقوبلت بالموافقة.	١.٠٦٢	٢.٦٦	%٣٩.٩٢
الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي ومعامل الاختلاف للمتغير الخاص بنوعية العقد المبرم بين المساهمين والمديرين.		٠.٤٤٢	٣.٩٥٢	%١١.١٨

ونستنتج من الجدول رقم (٢) ما يلي:

١. الفقرة الأولى: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الأولى (٤.٤٦) وهو أكبر من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى الموافقة التامة، وكذلك بلغ معامل الاختلاف (١٩.٨٤%) مما يوحي أن الانسجام قوي والاختلاف قليل في الإجابات. وبالتالي فإن المديرين

يختارون العقود التي تتمتع بوجود مزايا احتساب مكافآت إضافية لقاء تحمل مسؤولية زيادة إيرادات البنك بصورة كبيرة.

٢. الفقرة الثانية: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثانية (٤.١٠) وهو أكبر من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابة حول الفقرة تشير إلى الموافقة التامة، وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٢٤.٧٢%) مما يوحي أن الانسجام قوي والاختلاف قليل في الإجابات. وبالتالي هناك اختلاف في قيمة الأرباح والمكافآت التي يتحصل عليها المديرين عند اختيار عقد دون غيره.

٣. الفقرة الثالثة: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة (٤.٢٠) وهو أكبر من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى الموافقة التامة وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٢٣.٥٧%) ما يوحي أن الانسجام قوي والاختلاف قليل في الإجابات حول الفقرات. وبالتالي فإن حصول المديرين على عقود مع الجهة الموظفة كان مغرياً من حيث الحصول على مكافآت وعوائد نقدية مما انعكس على أدائهم بمحاولة رفع الأرباح العائدة للبنك.

٤. الفقرة الرابعة: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة (٤.٣٤) وهو أكبر من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى الموافقة التامة، وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٢٦.٦٠%) مما يوحي أن الانسجام قوي والاختلاف قليل في الإجابات حول الفقرة. وبالتالي فإن العقد المبرم بين المديرين والجهة الموظفة يتضمن شروطاً بتقديم تقرير دوري يحتوي على معلومات عن الأداء والإنجازات المحققة.

٥. الفقرة الخامسة: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة (٢.٦٦) وهو أقل من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى عدم الموافقة، وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٣٩.٩٢%) مما يوحي أن الانسجام متوسط والاختلاف يغلب عليه عدم الموافقة. وبالتالي فإنه عند إبرام العقد مع الجهة الموظفة لم يتم إملاء شروط من قبل المديرين.

كما نلاحظ أن أعلى متوسط حسابي هو (٤.٤٦) الخاص بالفقرة الأولى، بينما أدنى متوسط حسابي هو (٢.٦٦) الخاص بالفقرة الخامسة. وبالتالي فإن متوسط إجابات المستجيبين تراوحت ما بين (٢.٦٦ – ٤.٤٦).

وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي للمتغير نوعية العقد المبرم بين المساهمين والمديرين في البنوك التجارية (٣.٩٥٢) وهو أكبر من القيمة المحايدة (٣) ويشير إلى الموافقة التامة، وكذلك بلغ معامل الاختلاف (١١.١٨%) مما يوحي أن الانسجام قوي والاختلاف قليل في الإجابة حول فقرات نوعية العقد المبرم.

التحليل الإحصائي للفقرات الخاصة بفعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك كمتغير مستقل:

تم في هذا الجزء التعرف على خصائص المتغير المستقل من خلال إجراء الاختبارات الإحصائية الوصفية وهي المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف. والجدول رقم (٣) يبين التحليل الإحصائي للفقرات الخاصة بفعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك كمتغير مستقل.

جدول رقم (٣)
التحليل الإحصائي للفقرات الخاصة بفعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك كمتغير مستقل

م	اســـــم الفقرة	الانحـــراف المعياري	المتوســـط الحسابي	معامـــــل الاختلاف
١.	المكافآت والعوائد النقدية كافية ومشجعة للاستمرار في العمل وبذل المزيد من الجهد نحو أداء أفضل.	١.٢١٧	٣.٧٨	%٣٢.٢٢
٢.	طبيعة العمل تتطلب منحك المزيد من الصلاحيات وتحمل المسؤوليات لبذل المزيد من الجهد والإشراف على أداء الأعمال.	١.٠٧٨	٣.٩٨	%٢٧.٠٩
٣.	ليس هناك نظام مكافآت نقدية تشجيعية كاف للقيام بأداء العمل على أكمل وجه.	١.٣٧٦	٣.١٦	%٤٣.٥٤
٤.	هناك خطط دورية ودائمة لقياس معدلات نمو الأرباح وتقييمها من قبلكم.	١.٠٤٧	٣.٩٢	%٢٦.٧١
٥.	هناك اتجاه للقيام بالدراسات والأبحاث لقياس العائد على استثمارات أموال البنك في مشاريع مختلفة وبالتالي تحقيقها للأرباح.	١.٠٩٦	٣.٦٨	%٢٩.٧٨
٦.	تتم دراسة مدى تقدم ربحية البنك عبر سنوات مختلفة في فترات متباعدة.	٠.٩٠٩	٣.٧٠	%٢٤.٥٧
٧.	هناك مراقبة دورية لتقييم المصاريف الإدارية ومحاولة تقويمها في الأجل الطويل.	١.١٥١	٣.٦٨	%٣١.٢٨
٨.	تتم دراسة مدى فاعلية استثمارات البنك على فترات متباعدة.	١.٠١٢	٣.٤٢	%٢٩.٥٩
٩.	يتم تقييم أدائكم دورياً من قبل الجهة الموظفة بناء على الصلاحيات الممنوحة لكم.	٠.٨٩٢	٣.٩٨	%٢٢.٤١
١٠.	تؤخذ بعين الاعتبار شروط العقد المبرم عند تقييمكم من الجهة الموظفة	١.١٨	٣.٥٨	%٣٢.٩٦
١١.	استثمار أموال البنك لا تؤثر في عملية تقييمكم.	١.٤٠٧	٢.٩٨٠	%٤٧.٢١
١٢.	هناك دراسات دورية لمدى ترويج خدماتكم في الأسواق ومدى زيادة نسبة الإيرادات ومدى رضا العميل حول جودة الخدمات المصرفية.	١.٢١٦	٣.٥٢	%٣٤.٥٤

١٣.	يقوم قسم المحاسبة بإعداد قوائم مالية وتقارير دورية لرفعها لمجلس الإدارة.	٠.٩٣٥	٤.٠٦	%٢٣.٠٣
	الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي ومعامل الاختلاف للمتغير الخاص بفعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك.	٠.٥٤٣	٣.٦٤٩	%١٤.٨٨

ومن خلال الجدول نستنتج ما يلي:

١. الفقرة الأولى: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الأولى (٣.٧٨) وهو أكبر من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى الموافقة وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٣٢.٢٢%) مما يوحي أن الانسجام قوي إلى حد ما والاختلاف في الإجابات قليل إلى حد ما حول الفقرة. وبالتالي فإن المكافآت والعوائد النقدية كافية ومشجعة للاستمرار في العمل وبذل المزيد من الجهد نحو أداء أفضل.

٢. الفقرة الثانية: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثانية (٣.٩٨) وهو أقوى من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى الموافقة وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٢٧.٠٩%) مما يوحي أن الانسجام قوي والاختلاف قليل حول الفقرة. وبالتالي فإن طبيعة عمل المديرين تتطلب المزيد من منح الصلاحيات وتحمل المسؤولية لبذل المزيد من الجهد والإشراف على أداء الأعمال..

٣. الفقرة الثالثة: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة (٣.١٦) وهو أكبر من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى الموافقة وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٤٣.٥٤%) مما يوحي أن الانسجام متوسط والاختلاف يغلب عليه الموافقة. وبالتالي هناك نظام مكافآت نقدية تشجيعية كاف للقيام بأداء العمل على أكمل وجه.

٤. الفقرة الرابعة: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة (٣.٩٢) وهو أكبر من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى الموافقة وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٢٦.٧١%) مما يوحي أن الإنسجام قوي والاختلاف قليل في الإجابات حول الفقرة. وبالتالي هناك خطط دورية ودائمة لقياس معدلات نمو الأرباح وتقييمها من قبل المديرين.

٥. الفقرة الخامسة: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة (٣.٦٨) وهو أكبر من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى الموافقة وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٢٩.٧٨%) مما يوحي أن الانسجام قوي والاختلاف قليل في الإجابات حول الفقرة. وبالتالي هناك اتجاه للقيام بالدراسات والأبحاث لقياس العائد على استثمارات أموال البنك في مشاريع مختلفة، وبالتالي تحقيقها للأرباح.

٦. الفقرة السادسة: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة السادسة (٣.٧) وهو أكبر من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى الموافقة وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٢٤.٥٧%) مما يوحي أن الانسجام قوي والاختلاف قليل في الإجابات حول الفقرة. وبالتالي يتم دراسة مدى تقدم ربحية البنك عبر سنوات مختلفة وفي فترات متباعدة.

٧. الفقرة السابعة: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة السابعة (٣.٦٨) وهو أكبر من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى الموافقة وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٣١.٢٨%) مما يوحي أن الانسجام قوي والاختلاف قليل في الإجابات حول الفقرة. وبالتالي توجد مراقبة دورية لتقييم المصاريف الإدارية ومحاولة تقويمها في الأجل الطويل.

٨. الفقرة الثامنة: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة (٣.٤٢) وهو أكبر من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى الموافقة وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٢٩.٥٩%) مما يوحي أن الانسجام قوي والاختلاف قليل في الإجابات حول الفقرة. وبالتالي يتم دراسة مدى فعالية استثمارات البنك على فترات متباعدة.

٩. الفقرة التاسعة: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة (٣.٩٨) وهو أكبر من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى الموافقة التامة، وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٢٢.٤١%) مما يوحي أن الانسجام قوي والاختلاف قليل، وبالتالي يتم تقييم أداء المديرين دورياً من قبل الجهة الموظفة بناء على الصلاحيات والمسؤوليات الممنوحة للمدراء.

١٠. الفقرة العاشرة: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة (٣.٥٨) وهو أكبر من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى الموافقة، وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٣٢.٩٦%) مما يوحي أن الانسجام قوي والاختلاف قليل إلى حد ما، وبالتالي يتم الأخذ بعين الاعتبار شروط العقد المبرم عند تقييم أداء المديرين من قبل الجهة الموظفة.

١١. الفقرة الحادية عشر: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الحادية عشر (٢.٩٨) وهو أقل من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى عدم الموافقة، وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٤٧.٢١%) مما يوحي أن الانسجام متوسط والاختلاف يغلب عليه عدم الموافقة. وبالتالي استثمار أموال البنك تؤثر في عملية تقييم المديرين.

١٢. الفقرة الثانية عشر: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثانية عشر (٣.٥٢)وهو أكبر من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى الموافقة وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٣٤.٥٤%) مما يوحي أن الانسجام متوسط والاختلاف يغلب عليه الموافقة. وبالتالي هناك دراسات دورية لمدى ترويج خدمات البنك في الأسواق ومدى زيادة نسبة الإيرادات ورضا العميل حول جودة الخدمات المصرفية.

١٣. الفقرة الثالثة عشر: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة عشرة (٤.٠٦) وهو أكبر من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى الموافقة التامة، وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٢٣.٠٣%) مما يعني أن الانسجام قوي والاختلاف قليل في الإجابات حول الفقرة. وبالتالي يقوم قسم المحاسبة بإعداد قوائم مالية وتقارير دورية لرفعها لمجلس الإدارة.

كما نلاحظ أن أعلى متوسط حسابي هو (٤.٠٦) الخاص بالفقرة الثالثة عشر، بينما أدنى متوسط حسابي هو (٢.٩٨) الخاص بالفقرة الحادية عشر. وبالتالي فإن متوسط إجابات المستجيبين تراوحت ما بين (٢.٩٨ – ٤.٠٦).

وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي للمتغير المستقل (٣.٦٤٩) وهو أكبر من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول فقرات المتغير تشير إلى الموافقة وكذلك بلغ معامل الاختلاف (١٤.٨٨%)، مما يوحي أن الانسجام قوي والاختلاف قليل للإجابات حول فقرات المتغير المستقل مع فعالية نظام الرقابة الداخلية.

التحليل الإحصائي للفقرات الخاصة بكفاءة نظام المعلومات كمتغير مستقل:

تم في هذا الجزء التعرف على خصائص المتغير المستقل من خلال إجراء الاختبارات الإحصائية الوصفية وهي الانحراف المعياري، والمتوسط الحسابي، وحساب معامل الاختلاف. والجدول رقم (٤) يبين التحليل الإحصائي للفقرات الخاصة بكفاءة نظام المعلومات كمتغير مستقل.

جدول رقم (٤)
التحليل الإحصائي للفقرات الخاصة بكفاءة نظام المعلومات كمتغير مستقل

م	اســـــم الفقرة	الانحـــراف المعياري	المتوســـط الحسابي	معامل الاختلاف
١.	يتم الاعتماد على نظام الحاسوب الآلي لممارسة أنشطة البنك المختلفة.	٠.٧٦٦	٤.١٦	%١٨.٤١
٢.	يتم القيام بدراسات دورية للحصول على معلومات حول أداء البنك في السوق الخارجية.	٠.٨٣	٣.٦٢	%٢٢.٩٣
٣.	خبرة المدير ومهارته ومعرفته الواسعة والعلاقات الاجتماعية ساهمت في توفير المعلومات اللازمة لاستمرار عمل البنك ونجاح أنشطته.	٠.٨٨٦	٤.١٠	%٢١.٦١
الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي ومعامل الاختلاف للمتغير الخاص بكفاءة نظام المعلومات.		٠.٥١١	٣.٩٦	%١٢.٩٠

من خلال الجدول السابق نستنتج مايلي:

١. الفقرة الأولى: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الأولى (٤.١٦) وهو أكبر من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى الموافقة التامة، وكذلك بلغ معامل الاختلاف (١٨.٤١%) مما يوحي أن الانسجام قوي والاختلاف في الإجابات قليل. وبالتالي يتم الاعتماد على نظام الحاسوب الآلي لممارسة أنشطة البنك المختلفة.

٢. الفقرة الثانية: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثانية (٣.٦٢) وهو أكبر من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى الموافقة، وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٢٢.٩٣%) مما يوحي أن الانسجام قوي والاختلاف قليل في الإجابات. وبالتالي يتم القيام بدراسات دورية للحصول على معلومات حول أداء البنك في السوق الخارجية.

٣. الفقرة الثالثة: بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة (٤.١٠) وهو أكبر من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول الفقرة تشير إلى الموافقة التامة وكذلك بلغ معامل الاختلاف (٢١.٦١%) مما يوحي أن الانسجام قوي والاختلاف قليل للإجابات حول الفقرة. وبالتالي فإن خبرة المدير ومهارته ومعرفته الواسعة والعلاقات الاجتماعية ساهمت في توفير المعلومات اللازمة لاستمرار عمل البنك ونجاح أنشطته.

ونلاحظ أن أعلى متوسط حسابي هو (٤.١٦) الخاص بالفقرة الأولى، بينما أدنى متوسط حسابي هو (٣.٦٢) الخاص بالفقرة الثانية. وبالتالي فإن متوسط إجابات المستجيبين تراوحت ما بين (٣.٦٢ – ٤.١٦).

وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي للمتغير المستقل (٣.٩٦) وهو أكبر من القيمة المحايدة (٣) مما يعني أن الإجابات حول فقرات المتغير تشير إلى الموافقة التامة، وكذلك بلغ معامل الاختلاف (١٢.٩٠%) مما يوحي أن الانسجام قوي والاختلاف قليل في الإجابات حول فقرات المتغير المستقل.

اختبار (t - test) المزدوج للمتوسطات الحسابية للمتغيرات المستقلة:

تم استخدام اختبار (t - test) المزدوج لمقارنة المتوسطات الحسابية لكل متغير من المتغيرات المذكورة مع الرقم المحايد (٣) وذلك لمعرفة مدى الاهتمام الذي يوليه المديرين تجاه هذه القضايا إما بالموافقة أو الحياد أو عدم الموافقة، وقد تم ذلك من خلال الفرضيتين التاليتين:

Ho: إن موقف المدراء المشمولين في الدراسة تجاه مساهمتهم في رأس المال ونوعية العقد المبرم وفعالية نظام الرقابة الداخلية وكفاءة نظام المعلومات في البنك محايد، أي أن المتوسطات الحسابية للمتغيرات المستقلة (u = ٣).

Ha: إن موقف المدراء المشمولين في الدراسة تجاه مساهمتهم في رأس المال ونوعية العقد المبرم وفعالية نظام الرقابة الداخلية وكفاءة نظام المعلومات في البنك غير محايد، أي أن المتوسطات الحسابية للمتغيرات المستقلة (u ≠ ٣).

وبمقارنة معنوية (t) الناتج عن كل اختبار مع القيمة ٠.٠٥ فإننا نرفض الفرضية العدمية إذا كان مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٥ ونقبل الفرضية العدمية إذا كان مستوى المعنوية أكبر من ٠.٠٥. ويوضح الجدول رقم (٥) مخرجات اختبار (t- test) المزدوج للمتوسطات الحسابية للمتغيرات المستقلة.

جدول رقم (٥)
اختبار (t - test) المزدوج للمتوسطات الحسابية للمتغيرات المستقلة

	المتغير	المتوسط الحسابي	مستوى المعنوية (t)	النتيجة الاحصائية
١.	مساهمة الإدارة في رأس المال	٣.٠٤	٠.٤٦٢	لا يوجد موقف واضح
٢.	نوعية العقد المبرم.	٣.٩٥	٠.٠٠٠	توجد موافقة
٣.	فعالية نظام الرقابة الداخلية.	٣.٦٥	٠.٠٠٠	توجد موافقة
٤.	كفاءة نظام المعلومات.	٣.٩٦	٠.٠٠٠	توجد موافقة

ومن الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

١. **مستوى معنوية t تساوي (٠.٤٦٢) للمتغير المستقل الأول وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمدة لغايات هذه الدراسة وهي (٠.٠٥) فلذلك نرفض الفرضية البديلة ونقبل بالفرضية العدمية القائلة أن موقف المدراء تجاه مساهمتهم في رأس المال في البنك محايد.**
٢. **مستوى معنوية t تساوي (٠.٠) للمتغير المستقل الثاني وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمدة لغاية هذه الدراسة وهي (٠.٠٥) فلذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة القائلة أن موقف المدراء تجاه نوعية العقد المبرم بين المساهمين والمدير في البنك غير محايد.**
٣. **مستوى معنوية t تساوي (٠.٠) للمتغير المستقل الثالث وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمدة لغاية هذه الدراسة وهي (٠.٠٥) وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة القائلة أن موقف المدراء تجاه فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك غير محايد.**

مستوى معنوية t تساوي (٠.٠) للمتغير المستقل الرابع وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمدة لغاية هذه الدراسة وهي (٠.٠٥) وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل بالفرضية البديلة القائلة أن موقف المدراء تجاه كفاءة نظام المعلومات في البنك غير محايد.

تحليل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

تم في هذا الجزء إجراء الاختبار باستخدام الارتباط الخطي البسيط بين المتغيرات المستقلة وهي مساهمة الإدارة في رأس مال البنك ونوعية العقد المبرم وفعالية نظام الرقابة الداخلية وكفاءة نظام المعلومات والمتغير التابع الذي عبر عنه بمؤشرين هما معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ، كما سيتم شرحه في النقتط أدناه:

نتائج التحليل الاحصائي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (معدل العاءد على الأصول).

تم في هذا الجزء استخدام الارتباط البسيط لإظهار قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (معدل العائد على الأصول). ويبين الجدول رقم (٦) الارتباط بين المتغيرات المستقلة ومعدل العائد على الأصول.

جدول رقم (٦)

الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (معدل العائد على الأصول)

المتغيرات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
مساهمة الإدارة في رأس مال البنك	(٠.٨١٧)	٠.٠٤٧
نوعية العقد المبرم بين المساهمين والمديرين	٠.٩٧٠	٠.٠٠١
فعالية نظام الرقابة الداخلية	(٠.١٧٢)	٠.٧٤٤
كفاءة نظام المعلومات	٠.٩٥٧	٠.٠٠٣

ومن الجدول أعلاه سوف يتم اختبار الفرضيات الأربع لهذه الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى:

"هناك علاقة طردية بين مساهمة الإدارة في رأس مال البنك وربحية البنك".

لاختبار هذه الفرضية تم احتساب الارتباط البسيط والذي كان (٠.٨١٧) وهذا يبين أن العلاقة بين مساهمة الإدارة في رأس مال البنك ومعدل العائد على الأصول هي علاقة عكسية، وهذا يعني أنه كلما زادت مشاهمة الإدارة في رأس مال البنك قل معدل العائد على الأصول. وبالتالي لا يتفق مع الفرضية المتوقعة، وقد يكون السبب الرئيسي بأن المديرين في البنوك التجارية اليمنية غير مساهمين في رأس مال البنوك التي يتولون إدارتها أو أن المديرين يتحفظون في الافصاح عن مساهمتهم وذلك خوفاً من معرفة تلك النسب المساهمين فيها، لأن البيئة اليمنية تحتم عليهم ذلك،

كما نلاحظ أن مستوى المعنوية أقل من مستوى المعنوية المعتمدة (٠.٠٥) مما يؤكد صحة النتيجة الإحصائية.

الفرضية الثانية:

"هناك علاقة طردية بين نوعية العقد المبرم بين المساهمين والمديرين في البنوك التجارية اليمنية وربحية البنك".

تشير نتيجة التحليل الإحصائي إلى أن معامل الارتباط كان ٠.٩٧ وهذا يعني أن العلاقة طردية بين نوعية العقد المبرم بين المساهمين والمديرين ومعدل العائد على الأصول، مما يعني أنه كلما لاقت نوعية العقد المبرم قبولاً لدى المديرين في البنوك التجارية زاد معدل العائد على الأصول، وهذه النتيجة تتفق مع الفرضية النظرية، وقد يكون الدور الرئيسي بأن العقود التي تبرم فيها مزايا مثل احتساب مكافآت وعوائد نقدية نظير الجهود التي يبذلها المديرون في تحصيل إيرادات وأرباح هذه البنوك. كما نلاحظ أن مستوى المعنوية أقل من مستوى المعنوية المعتمدة (٠.٠٥) وهذا يؤكد صحة النتيجة الإحصائية.

الفرضية الثالثة:

"هناك علاقة طردية بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وربحية البنك".

تشير نتيجة التحليل الاحصائي إلى أن معامل الارتباط كان (٠.١٧٢) وهذا يعني أن العلاقة عكسية بين فعالية نظام الرقابة الداخلية ومعدل العائد على الأصول، مما يعني أنه كلما زادت فعالية نظام الرقابة الداخلية قل معدل العائد على الأصول، وقد يعني ذلك أن نظام الرقابة الداخلية في لبنوك غير مفعل بالشكل السليم، وأن البنك المركزي لا يقوم بدوره الهام من خلال الإدارة العامة للرقابة على البنوك التجارية في تفعيل دوره بالرقابة على تلك البنوك. كما نلاحظ أن مستوى المعنوية أكبر من مستوى المعنوي المعتمدة (٠.٠٥)، وهذا يؤكد صحة النتيجة الاحصائية. وبالتالي نرفض الفرضية النهائية.

الفرضية الرابعة:

"هناك علاقة طردية بين كفاءة نظام المعلومات وربحية البنك".

لاختبار هذه الفرضية تم احتساب معامل الارتباط والتي كانت قيمته ٠.٩٥٧، وهذا يعني أن العلاقة طردية بين كفاءة نظام المعلومات ومعدل العائد على الأصول مما يعني أنه كلما زادت كفاءة نظام المعلومات زاد معدل العائد على الأصول، وهذا يعني أن نظام المعلومات في البنوك المشاركة في هذه الدراسة تعمل على أكمل وجه من أجل الحصول على المعلومات اللازمة عن العمل المحقق وتبين للمساهمين المعلومات اللازمة من أجل الاطمئنان على أرباحهم وزيادة ثروتهم. كما نلاحظ أن

مستوى المعنوية أقل من مستوى المعنوية المعتمدة (٠.٠٥)مما يؤكد صحة النتيجة الإحصائية. وبالتالي نقبل بالفرضية النظرية.

نتائج التحليل الإحصائي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية):

تم في هذا الجزء استخدام الارتباط البسيط لإظهار قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية)، ويبين الجدول رقم (٧) بين المتغيرات المستقلة ومعدل العائد على حقوق الملكية.

جدول رقم (٧)

الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية)

المتغيرات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
مساهمة الإدارة في رأس مال البنك	٠.٥٣٠	٠.٢٧٩
نوعية العقد المبرم بين المساهمين والمديرين	(٠.٧٣٩)	٠.٠٩٣
فعالية نظام الرقابة الداخلية	٠.٧٢٢	٠.١٠٥
كفاءة نظام المعلومات	(٠.٥٩١)	٠.٢١٦

ومن الجدول أعلاه سوف يتم اختبار الفرضيات الأربع لهذه الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى:

"هناك علاقة طردية بين مساهمة الإدارة في رأس مال البنك وربحية البنك".

لاختبار هذه الفرضية تم احتساب الارتباط البسيط والذي كان ٠.٥٣٠ وهذا يبين أن العلاقة بين مساهمة الإدارة في رأس مال البنك ومعدل العائد على حقوق الملكية هي علاقة عكسية، مما يعني أنه كلما زادت مساهمة الإدارة في رأس مال البنك زاد معدل العائد على حقوق الملكية، وهذا يتفق مع الفرضية النظرية. كما نلاحظ أن مستوى المعنوية أكبر من مستوى المعنوية المعتمدة (٠.٠٥)، ولكن بما أن إشارة الارتباط موجبة، فبالتالي نقبل بالفرضية النظري

الفرضية الثانية:

"هناك علاقة طردية بين نوعية العقد المبرم بين المساهمين والمديرين في البنوك التجارية وبين ربحية البنك".

تشير نتيجة التحليل الإحصائي إلى ان معامل الارتباط كان (٠.٧٣٩)، وهذا يعني أن العلاقة عكسية بين نوعية العقد المبرم بين المساهمين والمديرين وبين معدل العائد على حقوق الملكية، مما يعني أنه كلما لاقت نوعية العقد المبرم قبولاً لدى المديرين في البنوك التجارية اليمنية قل

معدل العائد على حقوق الملكية. وهذه النتيجة لا تتفق مع الفرضية النظرية . كما نلاحظ أن مستوى المعنوية أكبر من مستوى المعنوية المعتمدة (٠.٠٥)، وكذلك بما أن إشارة الارتباط سالبة فبالتالي نرفض الفرضية النظرية.

الفرضية الثالثة:

"هناك علاقة طردية بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وربحية البنك".

تشير نتيجة التحليل الاحصائي إلى أن معامل الارتباط كان ٠.٧٢٢ وهذا يعني أن العلاقة طردية بين فعالية نظام الرقابة الداخلية ومعدل العائد على حقوق الملكية، مما يعني أنه كلما زادت فعالية نظام الرقابة الداخلية زاد معدل العائد على حقوق الملكية. كما نلاحظ أن مستوى المعنوية أكبر من مستوى المعنوي المعتمدة (٠.٠٥)، ولكن بما أن إشارة الارتباط موجبة نقبل بالفرضية النظرية.

الفرضية الرابعة:

"هناك علاقة طردية بين كفاءة نظام المعلومات وربحية البنك".

لاختبار هذه الفرضية تم احتساب معامل الارتباط والتي كانت قيمته (٠.٥٩١) ، وهذا يعني أن العلاقةعكسية بين كفاءة نظام المعلومات ومعدل العائد على حقوق الملكية، مما يعني أنه كلما زادت كفاءة نظام المعلومات قل معدل العائد على حقوق الملكية. كما نلاحظ أن مستوى المعنوية أكبر من مستوى المعنوية المعتمدة (٠.٠٥) وكذلك بما أن إشارة الارتباط سالبة نرفض الفرضية النظرية.

نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد المتدرج:

يستخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد المتدرج عادة للتخلص من المتغيرات غير المعنوية، كما يفيد في ترتيب المتغيرات المستقلة حسب أهميتها وقوة تأثيرها على المتغير التابع ، حيث أن مؤشري الربحية هما:

١. معدل العائد على الأصول.
٢. معدل العئد على حقوق الملكية.

والمتغيرات المستقلة هي:

١. مساهمة الإدارة في رأس مال البنك.
٢، نوعية العقد المبرم بين المساهمين والمديرين في البنوك التجارية.
٣. فعالية نظام الرقابة الداخلية.
٤. كفاءة نظام المعلومات.

أولاً: تحليل الانحدار الخطي المتعدد المتدرج لمعدل العائد على الأصول (المتغير التابع) والمتغيرات المستقلة المؤثرة فيه:

جدول رقم (٣)

تحليل الانحدار المتدرج بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المؤثرة فيه

Multiple = 0.970
R. Square = 0.942
Adjusted R square = 0.927
Standard Error = 0.2003

Variable in the Equation

Varible	B	SEB	BETA	T	Sig. T
Contract	1.547	0.192	0.970	8.044	0.001
Constant	-4.974	0.764		-6.507	0.003

Variable not in the Equation

Varible	BATA	Partial	T	Sig.T
Capital	0.193	0.3736	0.696	0.537
Auditing	0.190	0.737	1.889	0.155
Inform	0.339	0.412	0.783	0.491

من الجدول السابق توضح النتائج سابقاً قوة العلاقة بين معدل العائد على الأصول وبين المتغيرات المستقلة التي تم اختبارها باعتبارها متغيرات مؤثرة في المتغير التابع، معبراً عنها بمعامل الارتباط المتعدد والذي كان ٠.٩٧٠، ولو ان النتائج تعكس مدى أهمية نوعية العقد المبرم بين المساهمين والمديرين في البنوك التجارية التي تمثل مساهمة في هذا المتغير في تفسير التغير في المتغير التابع معدل العائد على الأصول معبراً عنه بقيمة المعامل ويأتي ذلك منسجماً مع ما تم التوصل إليه في اختبار الفرضية الثانية عند تحليل الارتباط.

أما المتغيرات الثلاثة الأخرى فكانت قيمة المعاملات المتغير الأول إشارته موجبة على عكس تحليل الارتباط، وكذلك المتغير الثالث، أما المتغير الرابع فإشارته موجبة، كما هو متوقع في تحليل الارتباط، وهذا تأكيد على إيجابية ارتباطه.

وعلى الرغم من ذلك فإن النموذج استطاع أن يعبر عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة من جهة والمتغير التابع من خلال قدرة المتغير الثاني تفسير التغير في المتغير التابع (معدل العائد على الأصول)، إذ بلغ معامل الرتباط المتعدد ٠.٩٧ وهي علاقة قوية وتتمتع بمعنوية إحصائية عالية.

ثانياً: تحليل الانحدار الخطي المتعدد المتدرج لمعدل العائد على حقوق الملكية (المتغير التابع) والمتغيرات المستقلة المؤثرة فيه:

فإن النموذج لم يبين أي تفسير لمعدل العائد على حقوق الملكية مع المتغيرات المستقلة. وبالتالي توصي الدراية باعتماد نتائج اختبار الفرضيات في حالة معدل العائد على الأصول باعتباره بديل قوي عن ربحية البنك، من خلال ما سبق اختبار فرضياته في تحليل الارتباط وما أكده تحليل الانحدار الخطي المتعدد المتدرج ولكون أن النموذج الثاني لم يظهر أي تفسير للتغير مع معدل العائد على حقوق الملكية.

٩. نتائج وتوصيات الدراسة:

أولا الإستنتاجات :

١. أظهرت الدراسة ارتباطاً سلبياً قوياً بين مساهمة الإدارة في رأس مال البنك ومعدل العائد على الأصول (ربحية البنك)، حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٨١٧) وهو ارتباطاً سلبياً، والعلاقة عكسية وقوية مما يعني أنه كلما زادت مساهمة الإدارة في رأس مال البنك قل معدل العائد على الأصول وهي عكس ما افترضته الدراسة أنه كلما زاد مساهمة الإدارة في رأس مال البنك زاد معدل العائد على الأصول (ربحية البنك).

٢. أظهرات الدراسة ارتباطاً إيجابياً بين نوعية العقد المبرم بين المساهمين والمديرين في البنوك التجارية اليمنية، ومعدل العائد على الأصول (ربحية البنك) حيث بلغ معامل الارتباط ٠.٩٧٠ وهو ارتباطاً إيجابياً وقوياً، والعلاقة طردية قوية، مما يعني أنه كلما لاقت نوعية العقد المبرم لدى المديرين قبولاً، زاد معدل العائد على الأصول، واتضح أن نوعية العقد المبرم من أهم العوامل المؤثرة في ربحية البنك من خلال تحليل الانحدار الخطي المتعدد المتدرج والذي استطاع أن يفسر ٩٧% من التغير في ربحية البنك (معدل العائد على الأصول).

٣. أظهرت الدراسة ارتباطاً سلبياً ضعيفاً بين فعالية نظام الرقابة الداخلية ومعدل العائد على الأصول (ربحية البنك) حيث بلغ معامل الارتباط (٠.١٧٢) وهو ارتباطاً سلبياً والعلاقة عكسية ضعيفة، مما يعني أنه كلما زادت فعالية نظام الرقابة الداخلية قل معدل العائد على الأصول، وهو عكس ما افترضته الدراسة، ويبين هذا ان أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك غير مفعلة، ولكن هذا لا يمنع أن يتم تطوير انظمة الرقابة الداخلية لمواكبة التطورات الحديثة.

٤. أظهرت الدراسة ارتباطاً إيجابياً بين كفاءة نظام المعلومات ومعدل العائد على الأصول (ربحية البنك) حيث بلغ معامل الارتباط ٠.٩٥٧ وهو ارتباطاً إيجابياً قوياً والعلاقة طردية قوية بمعنى انه

كلما زادت كفاءة نظام المعلومات زاد معدل العائد على الأصول (ربحية البنك). وهذه النتيجة تتفق مع فرضية الدراسة.

٥. اتضح من خلال القيام بتحليل الانحدار الخطي المتعدد المتدرج أن عامل نوعية العقد المبرم هو من أهم العوامل المؤثرة في أداء البنك ونتائج أعماله، والتي منها ربحية البنك، وهذا يعني أن نوعية العقد المبرم بين المساهمين والمديرين في البنوك التجارية، هو العامل الحاسم، في حين أن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن نوعية العقد المبرم، وهي مساهمة الإدارة في رأس مال البنك وفعالية نظام الرقابة الداخلية وكفاءة نظام المعلومات.

٦. أظهرت الدراسة أن أهم البدائل للتعبير عن ربحية البنك معدل العائد على الأصول وذلك من خلال تحليل الانحدار الخطي المتعدد المتدرج، إذ فسر النموذج ٩٧% من التغير في معدل العائد على الأصول، وكان أهم عامل نوعية العقد المبرم في تفسير هذا التغير، في حين أن معدل العائد على حقوق الملكية لم يفسره النموذج على الإطلاق، وهذا يبرر أن معدل العائد على الأصول بديل قوي للتعبير عن ربحية البنك.

ثانيا التوصيات :

١. توصي الدراسة بزيادة الإهتمام بمساهمة الإدارة في رأس مال البنك وفعالية نظام الرقابة الداخلية لأهميتها في التأثير على الأداء المالي والإداري وتحسين مستوى الأرباح.

٢. توصي الدراسة بالمحافظة على نوعية العقد المبرم بين المساهمين والمديرين وكذا كفاءة نظام المعلومات في البنك كونهما عاملان مؤثران من خلال ما توصلت إليه الدراسة.

قائمة المصادر والمراجع:

١. عباس الشيرازي، نظرية المحاسبة، ط١، مكتبة ذات السلاسل، الكويت، ١٩٩٠م.

٢. Reed, M., "The Problem of Human Agency in Organizational Analysis", Organization Studies, Vol. 9, No. 1, 1988, pp. 33 - 46.

٣. محمد أبو العز، "نظرية الوكالة والدور التأثيري لنظم معلومات المحاسبة الإدارية"، مجلة البحوث التجارية: بجامعة الزقازيق، المجلد (١٧)، العدد (١)، يناير، ١٩٩٥م.

٤. نجاتي عبد المنعم، "نظرية الوكالة ودورها في تطوير نماذج الرقابة على الأداء"، مجلة العلوم الإدارية: كلية التجارة بني سويف، المجلد (١)، العدد (١)، ١٩٩١م.

٥. Eisenhardt, Kathleen, "Agency and Institutional - Theory Explanations: The Case of Retail Sales Compensation", Academy of Management Journal, Vol. 31, No. 3, 1988, pp. 488 - 511.

٦. Jassim, Amir and Sidhu, Dexter, "Agency Theory: Implications for Financial Management", Managerial Finance, Vol. 7, No.7, 1988, pp.1-5.

٧. DeJong, Douglas, and Smith John, "The Determination of Audit Responsibilities: An Application of Agency Theory". Auditing: Journal of Practice & Theory, Vol. 4, No. 1 Fall 1984, pp. 20- 34.

٨. Baiman, Stanley, and Evans John, Evans, "Per - Decision Information and Participative Management Control Systems", Journal of Accounting Research, Autum, 1983, pp. 371 - 395.

٩. Michael, Jensen and Meckling, William, "Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure", Journal of Financial Economics, Vol. 3, 1976, pp. 305 - 360.

١٠. Crutchley, Claire and Hansen, Robert, "Test of The Agency Theory of Managerial Ownership, Corporate Leverage, and Corporate Dividends". Financial Management, Vol.4, No. 4, 1989, pp. 36 - 46.

١١. صادق مصطفى، "تقييم النظرية الإيجابية في صياغة معايير المحاسبة المالية من زاوية نظرية الوكالة" مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، المجلد (٣١)، العدد (٤٢)، ١٩٩١م.

١٢. Eugene, F. and Louis, C. Intermediate Financial Management. HBC. Publishers, London, 1996.

١٣. Eisenhardt, Kathleen, M. "Agency Theory: An Assessment and Review", Academy of Management Review, Vol. 4, No. 1, 1989, pp.57- 74.

١٤. Lambart, Richard, et., al., "Portfolio Considerations in Valuing Executive Compensation". Journal of Accounting Research, Vol. 29, No. 1, 1991, pp.129 - 149.

١٥. Baiman, Stanley and Lewis, Barry, "Behavioral Equivalence of Strategically Equivalent Employment Contracts: An Experiment Testing", Journal of Accounting Research, Spring, 1989, pp.1- 20.

١٦. Leland, Hayne, "Agency Costs, Risk Management, and Capital Structure", The Journal of Finance, Vol. 53, No. 4, August, 1998, pp. 1213 - 1243.

١٧. Ely, Kirsten, "Inter Industry Differences in the Relation Between Compensation and Firm Performance Variables". Journal of Accounting Research, Spring Vol 29, No. 1, 1991, pp. 37 - 58.

١٨. البنك المركزي اليمني،التقرير السنوي– مطبة الإدارة العامة للبحوث والإحصاء – صنعاء ، للأعوام ١٩٩٠م– ١٩٩٦م.

١٩. Norusis, Marija, J. SPSS for Windows, SPSS Inc., U.S.A., 1993.